مجلة جامعة بنغازي العلمية

مجلة جامعة بنغازي العلمية (2023) مجلد 36، العدد(2)، العلوم الإنسانية: 07 –11
إدريس
http://journals.uob.edu.ly/sjuob

الاشتراكية في إثيوبيا (1974-1991م)

عمار أبكر محمد إدريس [*1]

1 قسم التاريخ-الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة الجزيرة -السودان.

تاريخ الاستلام: 19 / 10 / 2023 تاريخ القبول: 14 / 11 / 2023

الملخص:

تناقش هذه الدراسة نموذج تطبيق التجربة الاشتراكية في إثيوبيا(1974-1991م)، وطبيعة التحديات والصعوبات والمشكلات التي أسهمت في افشالها. ومحاولةً الإجابة على **سؤال**: كيف أثرت الكوارث الطبيعية والأخطاء البشرية والأبعاد الثقافية والعرقية في افشال تطبيق نموذج التجربة الاشتراكية بإثيوبيا؟ وتنطلق الدراسة من **فرضية**: مفادها أن عملية تحقيق مشروع بناء الدولة القومية الحديثة في إثيوبيا كان يحتاج إلى أفكار وأيديولوجيات جديدة تتفهم طبيعة المشكلات السياسية والاقتصادية التي كان يعاني منها المجتمع الإثيوبي. ودلّت الدراسة على أن الأخطاء البشرية والكوارث الطبيعية التي صاحبت تطبيق تجربة الاشتراكية أثرت سلباً على عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي، كما خلصت الدراسة إلى أن فشل النُخبة الماركسية في إدارة التنوع الثقافي والعرقي الذي تتميز به إثيوبيا أفشل معظم محاولات الإصلاح الاجتماعي وفكرة بناء الأمة الإثيوبية الواحدة.

الكلمات المفتاحية: إثيوبيا-الجنرال منغستو-الاشتراكية-المجلس العسكري.

Abstract

This study discusses the model of applying socialism in Ethiopia (1974-1991), and the nature of the challenges, difficulties, and problems which led to its failure. It also attempted to answer the question; How did the natural disasters, human errors, and the cultural and racial dimensions contributed to the failure of applying the model of socialism in Ethiopia. The study stems out the hypotheses that the realization of the project of building the modern national state in Ethiopia had need of the new thoughts and ideologies which comprehends. The nature of the political and economic problems from which the Ethiopian society suffers. The study showed that the human errors, and the natural disasters which accompanied the application of the socialist experience negatively influenced the political and economic reform, it's also found out that the failure of the Marxist elite in managing the cultural and racial diversity that distinguished Ethiopia led to the failure of the most of the attempts of the social reform, and the establishment of a unified Ethiopian.

Keywords: Ethiopia, General Mengistu, Marxist, Military Council.

1. المقدمة:

منذ مطلع ستينيات القرن العشرين أصبح مفهوم الأيديولوجية الاشتراكية من أهم الظواهر الفكرية والسياسية انتشاراً في الدول الإفريقية التي نالت حظها من الاستقلال، وتم استخدام الاشتراكية في عملية بناء الدولة القومية الحديثة في القارة بصورة كبيرة. وفي إثيوبيا كانت هنالك محاولات لبناء مجتمع اشتراكي يؤمن بالفكر الماركسي، ولهذا كانت ترى النُخبة العسكرية الحاكمة بين (1974-1991م)، في شعارات الأيديولوجيا الاشتراكية وعاءً جامعاً يُمكن من خلاله تحقيق مشروع التضامن والاندماج القومي والإصلاح الاقتصادي ومشاريع التنمية المستدامة. وفي ذلك تشير المصادر التاريخية إلى أن الجنرال منغستو هيلا مريام اتخذ من الأيديولوجيا الاشتراكية وسيلة لتعبئة الجماهير حول سلطته التي اعقبت الحُكم الإقطاعي الإمبراطوري الذي كان بقيادة الإمبراطور هيلاسيلاسي. ولعل هذا ما سنوضحه من خلال المحاور التالية:

أولاً: ملامح عن الأوضاع السياسية والاجتماعية بإثيوبيا في أواخر العهد الإمبراطوري: -

حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي إثيوبيا في الفترة ما بين (1930-1974م)، وكانت تقوم رؤيته السياسية في بناء المجتمع الإثيوبي على فكرة مركزية السلطة، وتُعرف باسم "نهضة إثيوبيا"، وهدفت هذه الرؤية إلى معالجة جذور مشكلات القومية وتحقيق العدالة بين جميع المكونات العرقية الإثيوبية.

وبدأ الإمبراطور هذا التوجه بتنفيذ المشاريع التنموية الكبيرة، ووضع دستوراً جديداً للبلاد، ولكنه وضع قيوداً سياسية لمشاركة الجيش والتنظيمات المدنية والسياسية في شؤون الحُكم وإدارة الدولة (Saheed A. Adejumobi, 2007, p.86). ومن أهم المشكلات التي واجهت هذه الإصلاحات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية هي سيطرة الأقلية البرجوازية الإقطاعية الأمهرية على توجيه بوصلة هذه المشاريع الاقتصادية وانفرادها بالقرارات السياسة، وعليه واجه مشروع نهضة إثيوبيا معارضة قوية جداً من قبل القوميات الإثيوبية الأخرى (Thomas P. Ofcansky & Laverle Barry, 1993, p 54).

في نهاية عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي شهدت إثيوبيا تدهوراً في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة لعدد من الأسباب ومنها؛ توسع رقعة الصراعات العرقية الانفصالية بين الأقاليم والمركز، وانتشار ظاهرة موجات الجفاف والقحط والمجاعة التي قتلت مئات الآلاف من الأشخاص، والتوسع في دائرة الاحتجاجات الجماهيرية الشعبية والطلابية. والتي كانت بدايتها في سبتمبر/ 1973م، وذلك حينما طالبت جمعية الأساتذة الإثيوبيين أكبر المنظمات المهنية في إثيوبيا برفع الأجور وتحسين ظروف العمل وإصلاح النظام التعليمي. وفي فبراير/ 1974م، قاد الأساتذة وعُمال قطاع النقل التجاري والطلاب إضراباً في أديس أبابا، بسبب رفع أسعار الوقود. ثم جاء إضراب اتحاد العُمال الإثيوبيين عن العمل في شهر أبريل من نفس العام، وتلخصت مطالبه في ضرورة إجراء إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي بالبلاد، وتزامن ذلك مع ظهور التمرد وسط صغار الضبط في الجيش الإمبراطوري (عبد الله عبد الرازق وشوقي عطا الله الجمل، 1986، ص15).

* للمراسلات إلى: عمار أبكر محمد إدريس
البريد الإلكتروني: Ammarabaker84@gmail.com

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 2790-1637، الورقي: 2790-1629. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

يتضح مما سبق أن هنالك اجماعاً واضحاً بين القوة المدنية والعسكرية على ضرورة إزاحة النظام الإمبراطوري بعد فشله في السيطرة على التحديات والمهددات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه وحدة الأمة الإثيوبية. وخرجت الكيانات المدنية التي تمثل الطلاب والأساتذة وصغار الموظفين والعُمال الكادحين الذين رفعوا شعارات فشل النظام الإمبراطوري في إدارة الدولة، والحوجة الماسة إلى التغيير السياسي السريع. وفي المقابل وفر الجيش الإثيوبي القوة الضرورية لتحقيق مشروع التغيير السياسي، وجعل الثورة الشعبية غير قابلة للانهزام من قبل حكومة الإمبراطور هيلاسيلاسي (Yohannis Abate. p 381).

تشكلت لجنة تنسيق القوات المسلحة الإثيوبية في أبريل 1974م، وانتخبت اللجنة الجنرال منغستو هيلا ميريام رئيساً لها. وأكدت هذه اللجنة أن هدفها هو بناء الدولة القومية وتحقيق مصلحة الأمة الإثيوبية، والمحافظة على وحدة وتراب الوطن، وإزالة جميع معوقات التقدم التنموي، والتعامل الصحيح مع ظواهر الجفاف والقحط والمجاعة التي تعاني منها إثيوبيا (أسماء عبد العزيز، 2022، ص367). وعززت اللجنة العسكرية قوتها وسط الجماهير من خلال مطالبتها بالعفو عن كل السجناء السياسيين، وصياغة دستور جديد للبلاد تُراعي الحقوق السياسية لكل الجماعات الإثيوبية، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماعات والتظاهر، والإصلاح الزراعي، والسماح بتنظيم الأحزاب السياسية واعتماد النظام الانتخابي الحُر، وحق التعليم المجاني لكل فرد. وتشكلت لجنة فرعية من الجيش والكيانات والتنظيمات المدنية، كانت مهامها تتمثل في متابعة تنفيذ مطالب الجماهير (Marina & David Ottaway. 1987, p 48).

حاول الإمبراطور مواجهة هذه الاحتجاجات بإجراء العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، غير أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل في تحقيق غاياتها بالإبقاء على النظام الإمبراطوري الاقطاعي، بعد أن قررت اللجنة العسكرية الإطاحة برأس النظام هيلاسيلاسي في سبتمبر 1974م، وتحولت إلى المجلس الإداري العسكري المؤقت، كهيئة حاكمة للبلاد (Decalo, Samuel. 1990, p 48).

ثانياً: انتشار مفاهيم ومبادئ الأيديولوجيا الاشتراكية في إثيوبيا: -

دشنت المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية (1945-1970م) مفاهيم وأفكار أيديولوجية جديدة في النظام العالمي، وأصبحت هنالك ثلاثة نماذج أيديولوجية فكرية تعمل وفقاً لأبعاد ومقاربات سياسية واقتصادية واجتماعية تهدف إلى بناء وتطوير المجتمع داخل الدولة ومنها؛ مشروع دولة الرفاه الديمقراطية الوطنية في الغرب المُستند إلى فاعلية النظم الإنتاجية الوطنية المترابطة. ويقصد بمشروع دولة الرفاه قدرة الحكومة على حماية الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتعزيزها على أساس مبادئ تكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للثروة، وتأمين الحد الأدنى من الحياة للفقراء من المواطنين (أحمد اسكندروف1973، ص123).

أما نموذج مشروع باندونغ للبناء الوطني البرجوازي في أطراف النظام العالمي. وهذا المشروع يقوم على مبدأ فك الارتباط مع المركز الرأسمالي الغربي، ويتم ذلك من خلال الاعتماد على رأس المال الوطني في تطوير المشاريع الاقتصادية التنموية بغرض الحفاظ على الاستقلال الاقتصادي للدولة. وأخيراً المشروع السوفيتي "رأسمالية من دون رأسمال". وهذا المشروع يعتمد على تطبيق المبادئ الاشتراكية في تطوير اقتصاديات الدول، ويرى الكثير من المتخصصين في ميدان العلاقات الدولية أن المشروع السوفيتي استقل نسبياً عن النظام العالمي (سمير أمين،2002، ص25).

بعد نجاح حركات التحرر الإفريقية في طرد المستعمر الأوروبي من القارة في الثلث الأخير من القرن العشرين، كان على نُخبها الحاكمة في بلدانها أن تختار مشروعاً واحداً من نماذج مشاريع بناء الدولة الوطنية سالفة الذكر. فاتجهت معظمها نحو تطبيق مشروع النموذج السوفيتي الاشتراكي، خاصة وأن هذا المشروع كان يؤمن بأهمية تفكيك النظام الاستعماري الإمبريالي، والعمل على فض الشراكة الاقتصادية والثقافية مع دوله (حورية توفيق مجاهد، 1976، ص248). وكذلك من العوامل التي ساعدت على انتشار الأفكار الاشتراكية في بلدان الدول الإفريقية بعد الاستعمار نجاح تجربة الثورات الاشتراكية في عدد من الدول الأوروبية والآسيوية. وأيضاً ساعد خروج مفاهيم الإيديولوجية الاشتراكية من إطار مفهوم الدولة الواحدة إلى تكوين نظام عالمي اشتراكي يجمع مجموعة من الدول (أحمد اسكندروف، ص161).

لم تختلف الظروف السياسية والاقتصادية في إثيوبيا كثيراً عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء خلال تلك المرحلة التاريخية، خاصة بعد فشل النظام الإقطاعي الإمبراطوري في تحقيق مشروع الوحدة والاندماج الوطني. وأصبحت إثيوبيا في حاجة ماسة إلى مشروع سياسي جديد واقتصاد موجه ومخطط لزيادة قدرتها الإنتاجية، وتعبئة مواردها من أجل التصنيع، وتقليل اعتمادها على العالم الخارجي. وهكذا تسربت الأفكار والمبادئ الاشتراكية وسط النُخبة العسكرية والسياسية التي جاءت بعد الإمبراطور هيلاسيلاسي، وسعى هؤلاء إلى فرض سياسات روح القومية والتضامن والتضحية بالمصالح الخاصة والفردية في سبيل مشروع بناء الأمة الإثيوبية (زاهر رياض، 1976، ص21).

جاءت بداية تأسيس الحزب الشيوعي الإثيوبي في 17/ ديسمبر 1979م، حينما أعلن المجلس العسكري الحاكم عن فكرة تأسيس لجنة تنظيم حزب الشعب العامل في إثيوبيا **Commission for Organizing the Party of the Working People of Ethiopia** والتي تعرف اختصاراً باسم (**COPWE**). وأنتخب الجنرال منغستو هيلا مريام رئيساً لهذه اللجنة التي تتكون أمانتها العامة من جميع أعضاء المجلس العسكري، وأربعة أعضاء من المدنيين اليساريين التوجه، ومن مهمتها التبشير بالأفكار الشيوعية وسط القيادات السياسية والعسكرية والطلابية والشعبية، وتهيئة الأجواء المناسبة لقيام حزب يؤمن بالأفكار الشيوعية ليقود الدولة نحو الاشتراكية، وكذلك محاربة مظاهر الإقطاع والرأسمالية (Mak0nen Getu. 2015, p 86).

استمرت لجنة(**COPWE**) في قيادة المشهد السياسي الإثيوبي بعد أن أصبحت هي المسؤول الأول عن وضع السياسات الحكومية بدلاً عن النواب الإقليميين الذين كانوا يمثلون المجلس العسكري الحاكم. وأنشأت مطبعة حزبية وصحيفة ناطقة باسمها، وكان يتم تمويلها من خزانة الدولة وتبرعات الجمعيات والمنظمات اليسارية. وعقدت اللجنة مؤتمرها الأول في يونيو 1980م، وخرج بتوصيات تؤكد على ضرورة تقوية وتسييس المنظمات الجماهيرية، وكذلك تأسيس منظمة شباب إثيوبيا الثورية، وجمعية نساء إثيوبيا الثورية. أما مؤتمرها الثاني عقدته في يناير 1983م، والذي حضره حوالي **1600** عضواً. وكان من أهم مخرجاته فكرة إنشاء حزب العُمال الإثيوبي ليحل محل لجنة (**COPWE**) في إدارة البلاد سياسياً (Christopher Clapham. 1992, p 112). وفي 12/ سبتمبر 1984م، أعلن رئيس المجلس العسكري الحاكم الجنرال منغستو عن تأسيس حزب العُمال الإثيوبي، وتشير بعض المصادر إلى أن عدد أعضاءه وصل إلى أكثر من **1,3** مليون شخص، وتكوين حوالي **6500** خلية حزبية نشطة في إثيوبيا (Mak0nen Getu. 2015, p 56).

ثالثاً: المشروع الماركسي لحكومة منغستو العسكرية: -

كان الأمل الجماهيري الشعبي كبيراً في أن تحقق النخبة الاشتراكية الجديدة قدراً معقولاً من الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي، خاصة أن المجلس العسكري تبنى المبادئ والشعارات الماركسية مثل العدالة والعمل والإنتاج وتحرير الشعب من قبضة الإقطاع، وقوانين التأميم وإعادة توزيع الملكية الزراعية (Yohannis Abate. 1984, p 381). وفي ذلك حددت الحكومة الإثيوبية الخطوط للعريضة لأهدافها من تطبيق السياسات الاشتراكية في الآتي (أحمد اسكندروف، ص43):

- تفكيك بنية المجتمع الإقطاعي القديم وفك الارتباط بين الاقتصاد والمؤسسات الاحتكارية الاقطاعية.

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

- سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني، وإدخال مبادئ التخطيط في المشاريع التنموية القومية.
- تكوين قاعدة جماهيرية كبيرة من طبقة العُمال والفلاحين الزراعيين الكادحين، ومن ثم تحويلها إلى قوة سياسية واقتصادية فاعلة ومؤثر في بناء المجتمع الاشتراكي الإثيوبي الجديد.
- تطوير وتحسين أنظمة الإنتاج وإدخال العمليات التكنولوجية الحديثة في الأنشطة الاقتصادية.
- المساهمة في قيام برجوازية وطنية متحكم فيها، تحل محل الطبقة الرأسمالية، وتساهم في تحقيق المشاريع التنموية الاشتراكية، وتستخدم الحكومة هذه الطبقة كواقي ضد أي تطور برجوازي رأسمالي غربي أو اقطاعي.

نفذت الحكومة العسكرية الأولى بقيادة الجنرال أمان عندوم العديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تفكيك بنية المجتمع الإقطاعي القديم، والعمل على قيام مجتمع اشتراكي جديد على انقاضه. أصدرت السُلطة اليسارية قوانين الإصلاح الزراعي، وقوانين إعادة توزيع الملكية الزراعية، وقانون تأميم المؤسسات والمصانع الصغيرة التحويلية لصالح الدولة (أسماء عبد العزيز، ص360). وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف الثورية الجماهيرية الشعبية شرعت الحكومة العسكرية مباشرةً في عملية نزع الملكيات الزراعية الكبيرة من الطبقة البرجوازية الإقطاعية وتم توزيعها على صغار المزارعين، وأيضاً نشرت عدد **6000** طالب ومعلم على المناطق الريفية الزراعية بغرض رفع ثقافة الوعي بمبادئ الزراعة الآلية ومفهوم الزراعة التعاوني، وتحسن الإنتاج الزراعي، ونشر ثقافة إدارة الحكم المحلي الجديد بين عامة الشعب. وأخيراً، أنشأت الحكومة الجمعيات التعاونية الائتمانية والتسويقية والاستهلاكية والإنتاجية التي تخدم مشروع البرنامج الاشتراكي القومي (Theodore M. Vestal. 1985: p 10).

تلقت إثيوبيا في هذه المرحلة الكثير من المعونات والإغاثات والقروض الميسرة من الدول الاشتراكية الأوروبية، مما سمح للحكومة الإثيوبية من استيعاب الكثير من قوة العمل المحلية سواءً في مشاريع البنية التحتية الأساسية أو في المشاريع الخدمية الحكومية أو في مشاريع التنمية الزراعية والصناعات التحويلية. وهذه المشاريع الاقتصادية مكنت الحكومة العسكرية في سنينها الأولى من تقليل العجز المالي في الميزان التجاري، ورفع معدل النمو الاقتصادي بحوالي **1%** (ILO. W0rld Employment. 1980, p28) ، وكذلك ارتفعت معدلات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم خلال فترة الحُكم الاشتراكي، حيث ارتفع عدد الطلاب في سنة 1975م من **245000** إلى **957000** طالب في سنة 1985م. وتضاعف عدد المدارس في معظم المناطق والأقاليم الإثيوبية إلى أضعاف مضاعفة، ونجحت إثيوبيا في تحقيق معدلات مقبولة نوعاً ما في التعليم وسط المجتمع المحلي (تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن إثيوبيا، 1985، ص56).

حققت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية أعلاه أهدافاً عديدةً في بداية أشهر الحُكم الأولى للحكومة، ومنها؛ تفكيك وتصفية المجتمع الإقطاعي القديم، ووضع نواة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على نمط الاشتراكية بعد توسيع قاعدة أشكال ملكية الدولة وتضييق نطاق الملكية الخاصة الاقطاعية على وسائل الإنتاج، وسيطرة الحكومة على جميع الأنشطة الزراعية والصناعية، والنقل، والتجارة بشقيها الداخلي والخارجي (تقرير الأمم المتحدة عن التنمية في إثيوبيا، ص62). وأيضاً نجحت النُخبة الماركسية من استعطاف وكسب وُد الشعب والالتفاف حول مشروعها الاشتراكي ودعم إصلاحاتها. وذلك باعتبار أن هذه القوانين والإجراءات كانت كفيلة بإخراج عامة الشعب من الظروف والأوضاع الاستغلالية الصعبة التي كان يعيشها المجتمع الإثيوبي في ظل النظام الاقطاعي السابق لهذه الحكومة. وكذلك أسهمت هذه السياسات الاشتراكية في توجيه كفاح طبقة الفلاحين الكادحين في نيل كافة حقوقهم من طبقة الملاك العقاريين والاقطاعيين وشيوخ القبائل والعشائر وكل الأشخاص الذين يحتفظون بمراكز قوية نظام العلاقات الاقطاعية. وبذلك أصبحت الطبقة العُمالية الكبيرة هي من شكلت رأس الرُمح في عملية التحول الاشتراكي والتحرك نحو مبادئ المساواة الاجتماعية (Yohannis Abate. 1984, p 382).

أما الإصلاحات السياسية فتأخرت الحكومة كثيراً في إقرارها بعد أن رفضت النُخب العسكرية بقيادة الجنرال منغستو فكرة تكوين حزب سياسي مدني لإدارة شؤون الحُكم، بحجة أن الأوضاع السياسية والأمنية في إثيوبيا ما زالت هشة، وظلت القيادة العسكرية ممسكة بزمام الأمر حتى صدور قرار إنشاء لجنة تنظيم حزب الشعب العامل في إثيوبيا (COPWE) سنة 1979م، بعد الضغط الكبير الذي مارسته الكيانات المدنية اليسارية على هذه القيادة العسكرية. وظل الضغط الجماهيري مستمراً على حكومة منغستو، ولتفادي هذه المهددات الشعبية في 12 سبتمبر 1984م أصدر المجلس العسكري بقياد الجنرال منغستو قراراً قضى بتأسيس حزب العُمال الشيوعي الإثيوبي، وترأس منغستو رئاسة هذا الحزب وتعهد بإقامة دولة الحزب الواحد، ومواصلة البرامج الإصلاحية، والحد من خطر المعارضة (Saheed A. Adejumobi. p 106).

يطلق بعض من المؤرخين على الفترة ما بين (1976-1978م) اسم "الإرهاب الأحمر"، وتعني الفترة التي شهدت حملة قُمع سياسي عنيفة قام بها الجنرال منغستو ضد رفقاءه من الجماعات الماركسية اللينية الذين اختلف معهم في طريقة إدارة الأقاليم والبلاد. وفي هذه الحملة تم تصفية العديد من المثقفين والمتعلمين والطلاب ذات التوجهات اليسارية، الذين كانوا يعملون بصورة دؤوبة لنشر الأفكار الاشتراكية اللينية وتوزيع المنشورات التي تحث الشارع الإثيوبي على الخروج ضد حكومة المجلس العسكري (Mak0nen Getu. 2015, p 86).

الجدير بالذكر أنه بعد تأسيس الحزب السياسي المدني تنازلت اللجنة العسكرية الإثيوبية عن السُلطة لصالحه، واعتبرته هو الحزب القانوني الوحيد في البلاد. وبذلك انتقل الإثيوبيين من سيطرة الدكتاتورية العسكرية إلى مفهوم سيطرة الحزب الواحد الذي يسيطر عليه سياسياً واقتصادياً قيادات اللجنة العسكرية الماركسية. وتم إعلان النظام الشيوعي رسمياً في البلاد سنة 1984م، وإقرار الدستور في سنة 1987م وبموجبه تم منح حزب العُمال احتكار السُلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصبح بفعل ذلك القوة الأولى في الدولة والمجتمع الإثيوبي؛ وفي شهر ديسمبر من نفس العام قام الشعب بانتخاب أعضاء البرلمان، والذين بدورهم انتخبوا الجنرال منغستو رئيساً للبلاد، وظل مستمراً في الحُكم حتى انقلاب ائتلاف الجبهة الشعبية الإثيوبية في مايو 1991م (Thomas P. Ofcansky & Laverle Barry, 1993, p).

تميزت مرحلة حُكم الجنرال منغستو بالمركزية الصارمة في إدارة الدولة محاولاً تطبيق نموذج تجربة الاشتراكية الماركسية اللينية. وأيضاً تميزت هذه المرحلة بالقبضة الحديدية في إدارة شؤون الحُكم، وشهدت إعدام الآلاف من الأبرياء المعارضين لسياسات منغستو الشمولية من رفقاء الأمس. وكذلك تميزت هذه الفترة بظهور العديد من الأحداث الصراعات العرقية منها الحرب مع الصومال القوي بقيادة سياد بري في إطار التنازع على إقليم الأوجادين في الفترة (1977-1978م)، والذي تلقى خلاله منغستو الدعم من الاتحاد السوفيتي، وكذلك المجاعة الأبرز (1983-1985م) نتيجة لتصحر والجفاف والتي راح ضحيتها حوالي مليوني مواطن ولم تستطع الحكومة التعامل معها نظراً للانشغال بالقضاء على التمرد المنتشر في أرجاء البلاد (Yohannis Abate. p 384).

رابعاً؛ الصعوبات والتحديات التي أفشلت التجربة الاشتراكية: -

استغرقت تجربة بناء المجتمع الاشتراكي الإثيوبي حوالي ثلاثة عقود في محاولات التحديث وإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والسياسية. غير أن الملاحظة المهمة هي أن جُل هذه المحاولات باءت بالفشل في سعيها لتجاوز محطة التخلُف وتغيير الهياكل الإنتاجية المشوهة، وتفعيل القوى الذاتية للنمو على النحو الذي يضعها في طريق التطور المتواصل الذي يُنمي مصادر الدخل والإنتاج والإنفاق، وتحسين موقعها في الاقتصاد العالمي. وعليه

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

يتضح أن النُخبة الماركسية الإثيوبية لم تتمكن من تحقيق النتائج السياسية والاقتصادية المرجوة من مشروع تطبيق مبدأ الأيديولوجيا الاشتراكية في حل مشكلات المجتمع الإثيوبي المزمنة، وبل زادت تفاقُماً حينما أصبحت الدولة تعتمد اعتمادا كُلياً على الخارج لإشباع احتياجاتها الأساسية من المواد الغذائية، وكذلك زيادة الدين الخارجي، والعجز المستمرة في الموازنة العامة، والزيادة في التضخم، وارتفاع الدين الداخلي، وتدهور الاستثمار، وتناقص القدرة الشرائية من المواد المستوردة، وتهاوت معدلات النمو الاقتصادي (تقرير الأمم المتحدة عن التنمية في إثيوبيا، ص63-64).

مما سبق يوضح أن المجتمع الإثيوبي الذي عاصر التجربة الاشتراكية اللينية أصبح يرزح تحت قيود التخلف والفقر وطغيان الديكتاتوريات السياسية، والتفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروة، والمحسوبية والفساد، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وظهور ظاهرة التمييز بين المناطق والقوى الاجتماعية والعرقية داخل المجتمع والدولة في إثيوبيا (Marina & David Ottaway, 1987, p 76). وعليه فشلت النُخبة اليسارية الإثيوبية فشلاً زريعاً في عملية بناء مجتمع إشراكي إثيوبي ناجح، ولهذا الفشل العديد من المبررات منها المنطقية مثل: (ظواهر الكوارث الطبيعية)، وغير المنطقية التي تتمثل في الفهم القاصر للنُخب الاشتراكية لمفاهيم ومبادئ الأيديولوجيا الاشتراكية. ومن أهم التحديات والصعوبات التي واجهت بناء مشروع الأمة الإثيوبية الاشتراكية تتمثل في:

1. تحديات الظواهر والكوارث الطبيعية[1]:

أخذت ظاهرة الكوارث الطبيعية التي لازمت التجربة الاشتراكية في إثيوبيا مجهوداً مالياً كبيراً من خزينة الدولة العامة ووقتاً طويلاً من الحكومة للحد من أثارها وسلبياتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وأثرت ظاهرتي المجاعة والجفاف المتكررتين (1972م، و1983م) تأثيراً كبيراً في عمليات الإصلاح الزراعي التي تبنتها الحكومة الإثيوبية، وبسببها فقدت إثيوبيا أكثر من إثنين مليون شخصاً، كما هدد خطرها حوالي سبعة مليون شخصاً في معظم المناطق الإثيوبية المنخفضة. ونتج عن هذه المجاعة تدمير المشاريع الزراعية الكبيرة بعد صرف كمية كبيرة من الأموال فيها وكان ينتظر أن تعود هذه المشاريع بالفوائد المالية والربحية، وفضلاً عن ذلك فقدان أعداداً كبيرة جداً من قطاع الثروة الحيوانية، وكما أسهمت ظاهرة المجاعة في إعادة توزيع خريطة التركيبة السكانية، بعد نزوح ملايين الأُسر والأشخاص من المناطق المنخفضة إلى المراكز الحضرية في أعلى الهضبة والبلدان المجاورة، وبالتالي حدث الاختلال في التوزيع السكاني بإثيوبيا. وفي سبيل الخروج من هذه الأزمات والكوارث الطبيعية بذلت الحكومة مجهوداً جباراً منذ بداية توليها للحُكم وحتى قبل خمس سنين من مغادرتها السُلطة بغرض معالجة هذه المشكلات المناخية الطبيعية المتكررة بدلاً من توجيه قدراتها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وفضلاً عن ذلك خسرت الحكومة الكثير من الأموال المخصصة للمشاريع الاقتصادية التنموية بعد أن تم توجيهها نحو التخفيف من أثار الكوارث الطبيعية.

2. تحديات العوامل البشرية[2]:

هنالك اختلافاً كبيراً بين النظرية الاشتراكية كمنهجية وعقيدة وأفكار والاشتراكية كمفهوم واقعي عملي يطبق، لذلك يرتبط نجاح تجربة الأيديولوجيا الاشتراكية في الدول بالتوفيق ما بين جانبيها النظري والعملي التطبيقي، وفي المقابل كُلما فشلت النُخب السياسية في التوفيق بينهما فرص نجاح تجربة الاشتراكية في المجتمع المعني. وكانت رؤية النُخب اليسارية العسكرية الإثيوبية قاصرة في فهما المنهجي والتطبيقي لمفهوم الأيديولوجيا الاشتراكية. وبسبب هذه الفهم القاصر ارتكبت القيادات الشيوعية الكثير من الأخطاء السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في إفشال تجربتهم الاشتراكية. ونفصل ذلك باختصار من خلال التالي:

الرؤية السياسية الاستراتيجية الموحدة؛ بعد أن وصلت النُخبة اليسارية العسكرية إلى السُلطة والحُكم لم يكُن لديهم رؤية سياسية موحدة متفق عليها من الجميع، وهذا واضح من خلال الخلاف الذي نشب بين قياداتها بسبب أيُ برامج سياسي هو الأفضل لبناء الدولة القومية الإثيوبية؟ وتسألوا هل يكون المشروع السياسي للدولة هو تطبيق سياسات شعار مصلحة إثيوبيا أولاً، أم يكون البرنامج السياسي العمل بناء المجتمع الاشتراكي أولاً. فتطور هذا الخلاف في وجهات النظر السياسية إلى صراع مسلح بين الرفقاء وانتهى بقتل الكثير من القيادات والكوادر اليسارية المدنية والعسكرية المؤهلة لإدارة الاقتصاد والدولة (Saheed A. Adejumobi. P 108) ، وهكذا فقدت الدولة أهم ركن في انجاح المشروع الاشتراكي وهو البرامج السياسي الموحد.

أيضاً لم تعترف النُخبة اليسارية الحاكمة إطلاقاً بالدور السياسي الفعّال للجماهير الشعبية في مشاركتها لإدارة شؤون السياسة والحُكم. وبهذا المنطلق أصبح مفهوم الإيديولوجيا الاشتراكية الإثيوبية ما هو إلا عبارة ظاهرة علوية صُنعتها قلة من النُخب اليسارية بهدف تحقيق مصالحها الشخصية وليس المصلحة العامة، بالتأكيد أن هذا الأمر أسهم في جهل عامة الشعب بحقوقه السياسية، وضعف النقابات العُمالية في تفاعلها مع القضايا السياسية الكبرى (أحمد اسكندروف، ص65)، وبذلك خرجت معادلة الجماهير الشعبية العريضة من عملية دعم وتأييد السُلطة الاشتراكية.

كذلك اعتمدت النُخبة اليسارية الحاكمة في إثيوبيا على ما يُصطلح عليه بـ "عسكرة السياسة" في إدارة شؤون الحُكم – أي بمعنى-أن جميع الوزارات والوظائف القيادية والدستورية يكون على رأسها قيادات عسكرية تؤمن بالفكر الماركسي. كانت نتائج العسكرة السياسية إضعاف وإبعاد القوى المدنية بكل تنظيماتها وكياناتها عن شؤون السياسة والحُكم. وبتلك الوضعية لم تجد القوى المدنية أمامها سوى تنظيم نفسها في شكل معارضة مدنية ومسلحة لدعم الاحتجاجات الشعبية والوقوف ضد السياسات الدكتاتورية، وفي ظل هذه الظروف السياسية المعقدة ظهر ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية في سنة 1989م، والذي تمكن لاحقاً من الإطاحة بالجنرال منغستو هيلا مريام عبر ثورة عسكرية شعبية بتاريخ 1991م (مدوخ عجمي العتيبي، 2022، ص31).

من جانب آخر اعتمدت النُخبة اليسارية الحاكمة في خياراتها للوظائف القيادية العُليا، وفي قيادات الجيش والشرطة والأمن على مبدأ المحسوبية، وأصبحت قيادات الدول العسكرية والمدنية من أقليتيَ الأمهرا والتغراي بالترتيب، وتم استبعاد جميع المكونات العرقية الإثيوبية الأخرى (شروق رياض مصباح، 2018، ص76).

في الجانب الاقتصادي، برزت الكثير من الأخطاء التي صاحبت السياسات الاقتصادية والمشاريع التنموية الكبيرة ومنها على سبيل المثال نظرة النُخبة اليسارية الحاكمة إلى عملية التنمية الشاملة على أنها مجرد سياسات وإجراءات إصلاحية تعمل على سد الفجوة القائمة بين مستويات المعيشة العامة للمجتمع الاشتراكي الجديد. ولذلك ركزت كل سياساتهم التنموية على ضرورة رفع معدل الناتج القومي في أقل وقت ممكن بهدف حل إشكال التخلف والفقر وعدم عدالة التوزيع التي لازمت المجتمع الإقطاعي القديم (أحمد اسكندروف، ص124). وبهذا النظرة والتسرع في النتائج جعل من النُخبة الماركسية الإثيوبية بأن لا تهتم كثيراً بطبيعة مكونات هذا الناتج والعمل على تحسينها ضمن سياساتها التنموية الشاملة.

أيضاً جاء فشل سياسات الإصلاح الزراعي في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة بسبب الاعتماد على سياسات توزيع الإقطاعيات الزراعية الكبيرة إلى قطع صغيرة يزرعها صغار الفلاحين، وفي نفس الوقت فشل الحكومة في توفير رؤوس الأموال اللازمة للآلات والأدوات الزراعية الإنتاجية لهؤلاء المزارعين. وكذلك واجهت الإصلاحات الزراعية مشكلة نقص الكوادر المؤهلة والمدربة على كيفية زيادة الأنشطة الإنتاجية الزراعية. وفضلاً عن ذلك فشلت الحكومة في تسديد ديون صغار المزارعين المتراكمة، وبالتالي خسرت الحكومة الاشتراكية القطاع الزراعي الذي يُعتبر العمود الفقري لأي عملية اقتصادية تنموية مستقبلية في

[1] **تحديات الظواهر والكوارث الطبيعية،** نقصد بها الكوارث المناخية التي لا يُكون للإنسان فيها أي تدخل، وتتمثل في ظواهر التصحر والجفاف والقحط والمجاعة.

[2] **تحديات العوامل البشرية،** نقصد بها الأخطاء البشرية التي صاحبة تنفيذ سلسلة السياسات والإجراءات الإصلاحية الاشتراكية سواءً كانت سياسية أو اقتصادية تنموية أو اجتماعية.

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

المجتمع الإثيوبي (Yohannis Abate. p 386).

في الجانب الاجتماعي: كانت معظم السياسات التي طبقت في هذا الجانب بها الكثير من الأخطاء التي أفسدت نموذج تجربة المجتمع الاشتراكي الموحد في إثيوبيا. ومن بينها خطأ النُخبة اليسارية في اعتقادها بأن تحالفها مع بعض القوى الاجتماعية المناصرة لها ثقافياً وعرقياً يُمكن أن يساعدها في توطين مبادئ الاشتراكية بالمجتمعات المحلية. ولكن في الحقيقة إن هذه التحالفات كانت من أكبر العقبات التي أفشلت تجربة بناء أمة اشتراكية موحدة، لأن القوى التي تم التحالف معها كانت هي المستفيد الأول من تطبيق السياسات الاشتراكية، بينما الجانب الأكبر من القوى الاجتماعية والعرقية الأخرى التي تم استبعادها من قبل النُخبة اليسارية، شكلت معارضة قوية جداً وقفت للحيلولة دون قيام مجتمع اشتراكي تسوده قلة عرقية معينة تسيطر من خلاله على جميع مفاصل الدولة (عبد الوهاب الطيب بشير، 2009، ص32).

2. الخاتمة:

صحيحاً أن المجتمع الإثيوبي كان في حاجة ماسة إلى شعارات وبرامج ومبادئ الأيديولوجيا الاشتراكية في ذلك الوقت، إلا أن السياسات الخاطئة في التنفيذ أسهمت بصورة مباشرة في إفشال تجربة المجتمع الاشتراكي الإثيوبي. ولعل من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- النُخبة اليسارية الإثيوبية لم تطبق نموذج الأيديولوجيا الاشتراكية كعقيدة منهجية وفكرية جامدة وثابتة بل الواقعي والعملي منها في محاولاتها لبناء مجتمع اشتراكي.
- ظواهر الجفاف والقحط والمجاعة لعبت دوراً أساسياً في إفشال التجربة الاشتراكية الإثيوبية.
- لعبت الأخطاء البشرية التي صاحبة تطبيق التجربة الاشتراكية دوراً واضحاً في إفشالها.

3. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد اسكندروف، إفريقيا1973م: السياسة والاقتصاد والأيديولوجية، ترجمة محمد الجندي، موسكو، دار التقدم.
2. أسماء عبد العزيز سيد عبد الرحيم 2022: "المجاعة في إثيوبيا 1983-1985، أسبابها ونتائجها" مجلة كلية الآداب العدد العاشر، جامعة أسوان، جمهورية مصر العربية.
3. تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن إثيوبيا1985م: فريق الأمم المتحدة القطري الإثيوبي، جنيف.
4. حورية توفيق مجاهد1976م: "الاشتراكية في إفريقيا" مجلة الدراسات الأفريقية، العدد 6، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية.
5. زاهر رياض1976م: تاريخ إثيوبيا، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية.
6. سمير أمين2002م: الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهيمة شرف الدين، بيروت، دار الفارابي.
7. شروق رياض مصباح 2018: الأقليات في إثيوبيا: دراسة إنثربولوجية اجتماعية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.
8. عبد الوهاب الطيب بشير 2009م: الأقليات الدينية والعرقية ودورها في التعايش الديني في إثيوبيا: من الإمبراطورية إلى الفدرالية 1930-2007م، الخرطوم، جامعة أفريقيا العالمية.
9. عبد الله عبد الرازق وشوقي عطا الله الجمل 1986م: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، مكتبة الشروق.
10. مدوخ عجمي العتيبي 2022م: "العلاقات المدنية العسكرية في إثيوبيا"، مجلة سياسات عربية، العدد 56 المجلد العاشر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Christopher Clapham 1992. The Socialist Experience in Ethiopia and its Demise. Journal of Communist Studies, Vol.3. No.2.
2. Decalo, Samuel1990. Coups and Army Rule in Africa Motivations and Constraints. New York: Yale University.
3. ILO 1980. W0rld Employment. Geneva.
4. Makonen Getu 2015. Socialism & Development in Ethiopia A critical Examination of the Military Regimes Socialist Agricultural Program, Fortess press.
5. Marina & David Ottaway 1987. Ethiopia: Empire in Revolution, New York: African Publishing Company.
6. Saheed A. Adejumobi 2007. The History of Ethiopia, London: Greenwood Press.
7. Theodore M. Vestal. 1985: Famine in Ethiopia: crisis of money dimensions, Africa Today Vol.32.
8. Thomas P. Ofcansky & Laverle Barry 1993. Ethiopia a Country Study, Minnesota; Federal Research Division, Library of Congress.
9. Yohannis Abate 1984. "Civil-Military Relations in Ethiopia", Armed Forces & Society, vol. 10, No. 3.

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية